تأييد لجنة الاستئناف لقرار لجنة الفصل

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
42/122	3679/ل/د2/2022م لعام 1443هـ	1443/07/18هـ، الموافق 2022/02/19م
رقم قرار لجنة الاستئناف	**تاريخ صدور القرار**	**نوع الدعوى**
2536/ل. س/2022 لعام 1443هـ	1443/11/22هـ الموافق 2022/06/21م	مدنية
التصنيف الموضوعي		
الاعتراض على سياسات مجلس إدارة الشركة		

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بلائحة دعوى متضمنة أنه أحد المساهمين في الشركة (أ)، ويعترض على عدم قيام المدعى عليهم (بوصفهم أعضاء مجلس إدارة الشركة) بواجباتهم النظامية، وإهمالهم وتقصيرهم في إدارتها، وعدم الإفصاح ونشر القوائم المالية للشركة والتلاعب والتضليل في الإعلانات ومخالفتهم لعدد من مواد نظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات، الأمر الذي أدى إلى إيقاف تداول سهم الشركة. وهو يطالب بتعويضه عن الأضرار التي لحقت به من جراء ذلك.

وقد نُظرت الدعوى، وصدر بشأنها قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 3679/ل/د2/2022م لعام 1443هـ القاضي برفض طلبات المدعي.

وأُبلغ المدعي بنسخة من القرار بتاريخ 1443/07/27هـ، وبتاريخ 1443/08/24هـ تقدم بمذكرة استئناف طعناً عليه، تضمنت الآتي:

" أولاً: لازلت متمسك بما ورد في المذكرة الجوابية من مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وتسببهم في أيقاف السهم عن التداول.

ثانياً: الرد على عبارة 'إقرار المدعي، ضمن عدد من المساهمين الشركة بما يمثل ملكتيهم (5٪)' وهنا عدة نقاط أود توضيحها لكم:

أ – أن ما رفع لكم من أسماء من خلال الورقة التي قدمها المحامي لم أقم أنا بكتابة النص فيها ولم أعرف ما فيها من نص أو مقدمة لطلب الجمعية والمرسلة بالبريد، أنما ما قمت فقط (بتعبئة نموذج من خلال نماذج قوقل للاسم وعدد الأسهم ورقم بطاقة الأحول من غير توقيع) لأجل طلب مجموعة من المساهمين لرفعه للشركة للمطالبة بجمعية عمومية لتغطية 5٪ من النصاب، ولم أقر فيه لا بتوقيع أو من خلال وكالة لمن رفعة للشركة بمسوليه المكتب المحاسبي ولا على تواصل أعضاء مجلس الإدارة مع المكتب. فأرجو منكم أعادة النظر في ذلك.

ثالثاً: الرد على 'إثبات عناصر المسؤولية في إثبات ما ينسب إليهم' وهنا يأتي الرد كالتالي: إلحاق الضرر المادي المحقق لي من إيقاف السهم وعدم تداوله من جانبين:

الجانب الأول: فلو كان المال الذي لدي في شركة (أ) في أحد الشركات الأخرى لنفس قطاع الشركة كم هو مقدار العائد لمدة سنة من إيقاف الشركة (أ) عن التداول الذي فآت علي إلى هذا الوقت من عدم تداول السهم. أرفقت جدول لمقارنة شركات نفس القطاع مع الشركة لا سيما أن شركة (أ) تعتبر الأخف وزناً ضمن هذه القائمة أرفقت مقدار فوات الربح المحقق بعد الرجوع إلى موقع تداول للشركات المرفقة جراء إيقاف السهم من شركات تعمل في نفس القطاع تجزئة الأغذية من خلال الجدول التالي:

الاسم	عدد الأسهم المصدرة "مليون"	من	الى	الأدنى	الأعلى	الربح المحقق ٪	سعر الشراء	الفارق
شركة (ب)	84.595	01/10/19	10/10/20	67.5	140	500.00%	67.5	72.5
شركة (ج)	17	01/10/19	10/10/20	14.3	41.75	1315.00%	14.3	27.45
شركة (د)	10.461	01/10/19	10/10/20	15.37	222.4	1916 6.00 %	15.37	207.03
شركة (أ)	**10**	01/10/1	10/10/20	**موقفه عن التداول**				

فمن خلال هذا الجدول يتضح مقدار فوات الربح مع مقارنة الشركة بأخواتها في نفس القطاع لاسيما أنها شركة مشابهة لشركة (د) ومقاربة لعدد أسهمها والتي حققت خلال سنه جراء ماذكرته في صحيفة الدعوى سابقاً، والذي يظهر أثر الدعم الحكومي للشركات كان نصيب شركة (د) منها 19 ألف في المئة من الربح والذي يظهر من خلال الجدول. فإيقاف شركة (أ) والسهم عن التداول ولو بتحقيق نصف ما حققته شركة (د) أعلاه جراء الدعم الحكومي أثناء جائحة كورونا كان المتوقع منها لقلة أسهمها أن تحقق أعلى نسبة في الربح ولو قورنت بشركة (ب) رغم ثقل وزنها لحققت 500٪. ولو قورنت بشركة (ج) والتي حققت رغم عدد اسمها الأكثر من شركة (أ) ما نسبته 1315٪ إلا يعد هذا ضررا لحق بي.

الجانب الثاني: أن المبلغ الذي قمت بشراء أسهم شركة (أ) هو عبارة عن دين على وجب الإيفاء به بعد سنه من أخذه وإيقاف السهم عن التداول أدى ببالغ الضرر علي مع هذا الدين ' أرفقت لكم سند لآمر بالدين ' والذي حل دون الإيفاء به ولا زلت في انتظار عدوة السهم الى الآن".

ثم أجمل المدعي طلباته في ختام مذكرته الاستئنافية بطلب إعادة النظر في الدعوى.

وبتاريخ 1443/08/27هـ تم تبليغ المدعى عليهم بمذكرة الاستئناف المقدمة من المدعي؛ لطلب تزويد اللجنة بما قد يرونه حيالها خلال خمسة أيام من تاريخه. وحيث مضت المدة المحددة دون ورود إجابة من المدعى عليهم، الأمر الذي رأت معه لجنة الاستئناف نظر الدعوى وفق ما هو مقدم فيها من أوراق.

لجنة الاستئناف

بناءً على نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ولوائح السوق، والقواعد والتعليمات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

وحيث إن الاستئناف قُدِّم خلال المدة المحددة واستوفى متطلباته النظامية، فإنه يتعين قبوله شكلاً.

ومن الناحية الموضوعية، فحيث انصبت مذكرة الاستئناف المقدمة من المدعي على طلب إعادة النظر في الدعوى.

وباطلاع لجنة الاستئناف على الأوراق الثابتة في ملف الدعوى، وما انتهت إليه لجنة الفصل في قرارها محل الاستئناف من رفض طلبات المدعي، استناداً إلى الأسباب الواردة في قرارها، الذي تحيل إليه لجنة الاستئناف منعاً للتكرار.

وحيث اطلعت لجنة الاستئناف على الأسباب التي بُني عليها القرار محل الاستئناف، وأوجه الاعتراض عليه، فقد استبان لها صحة النتيجة التي خلصت إليها لجنة الفصل في قضائها وسلامة الأسباب والأسانيد التي أقامت عليها هذا القضاء وموافقة ذلك للقواعد المقررة في هذا الخصوص، الأمر الذي تؤيد معه لجنة الاستئناف ما انتهت إليه لجنة الفصل في قرارها محل الاستئناف محمولاً على أسبابه.

أما ما أورده المدعي في استئنافه، فلم ترَ فيه لجنة الاستئناف ما يؤثر في صحة النتيجة التي خلصت إليها لجنة الفصل في قرارها.

فلهذه الأسباب

قررت لجنة الاستئناف:

تأييد قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 3679/ل/د2/2022م لعام 1443هـ.

منطوق قرار لجنة الفصل
رفض طلبات المدعي.